الأهرام

المصدر :

التاريخ :

اضواء على اتفاق غزة.اريحا

بقلم: د.محمد عبدالعزيز ابوسخيله
(دكتوراه في القانون الدولي العام)

الاتفاق سيكون بوابة الهنف نحو المنطقة

اخطر ما في الاتفاق السيطرة على المعابر

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الاتفاق محكوم باختلال موازين القوى والانقسام العربي والفلسطيني

تعالج هذه الدراسة الجانب القانوني في اعلان المبادئ الفلسطيني ـ الاسرائيلي وهي تصبح ملحة يوما بعد يوم بعدما اكدت المفاوضات حجم الثغرات الهائلة في صياغة الاتفاق خصوصا وان اسرائيل تستفيد منها لجهة افراغ هذا الاتفاق من اي مضمون.

قبل الخوض في الحديث عن هذا الاتفاق يجب ان نبين بعض الملاحظات التي لها اهمية خاصة عند عرض الموضوع عرضا علميا بعيدا عن العواطف.

ان الحديث عن هذا الاتفاق واجب وطني يقع على عاتق القابلين والرافضين له، ذلك ان لكل فريق الحق في عرض وجهة نظره على الجمهور، وللجمهور الحق في الاخذ باي من الرايين وبعد بيان الملاحظات ستكون مناقشة الاتفاق ليست في نصوصه مع ان ذلك هام، ولكن في المدى الذي وضع لتطبيقه وفي الاثار المترتبة عليه، اما نصوص الاتفاق فقد تكون ظالمة ومفروضة ولكنها تشكل واقعا غير عادل وغير سليم المهم ان الاتفاق لم يكن ثمرة حوار ونقاش فاعل بل جاء نتيجة عدة معادلات ومتغيرات سياسية، ومن اهم الملاحظات التي تبق المناقشة هي :

- الملاحظة الاولى : ان العالم كله شرقه وغربه يعلم تمام العلم بان فلسطين ارض عربية واسلامية ولكنهم لا يريدونها كذلك.
- الملاحظة الثانية : أن القوة وموازنتها هي التي تفرض التسويات لا العدالة والحق والقانون.
- الملاحظة الثالثة : الضغط العربي الرسمي في بعض جوانبه الهامة.
- الملاحظة الرابعة : مناقشة الاتفاق ليست موافقة عليه، ولا رفضا له، ولا سكوتا عليه، بل هي عملية تحليلية واقعية يحكم على اثرها الشعب بذاته عليه من خلالها بالقبول او الرفض.
- الملاحظة الخامسة : الاتفاق كان عملية التفاف اسرائيلية على عملية التفاوض الدولية العربية ـ الاسرائيلية، واضعفت الجانب العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص.
- الملاحظة السادسة : الاتفاق كان في تفكير الجانب الفلسطيني الموافق والقابل له هو عملية خلاص للواقع المر الذي هو حال شعب فلسطين، وهو مخرج لتكريس الاحتلال لفلسطين دون مقاومة من الجانب الاسرائيلي، وهذا العمل سوف يوجد الصراع.
- الملاحظة السابعة : عدم المصداقية بين المفاوضين العرب انفسهم ونجاح المساعي الاسرائيلية في ضرب محاولات وحدة الموقف العربي عبر مفاوضات اوسلو.
- الملاحظة الثامنة : استخدام المؤتمر الدولي كمسرحية للتفاوض الهدف منها اضعاف الجانب العربي حتى يعل ويوافق على اي اتفاق ثنائي كما حدث في اوسلو.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

١ ـ اطر اتفاق اوسلو من وجهة نظر الجانب الاسرائيلي كما نتصورها

عدم السماح بنشوء كيان فلسطيني مستقل .

٢ ـ محاولة دمج الشعب الفلسطيني ضمن الكيان الاسرائيلي عبر سلطة الحكم الذاتي.

٣ ـ جعل فلسطين كلها (بعربها ويهودها) سوقا دولية كبرى تسيطر اقتصاديا على منطقة الشرق الاوسط وبالتالي الوصول الى السيطرة الاسرائيلية.

٤ ـ كسب الوقت واطالة امد الانسحاب حتى اتمام التسوية مع باقي الدول العربية ثم التفرد بالفريق الفلسطيني.

٥ ـ الضغط على حملة وثائق السفر بالتاثير على بعض الدول العربية وخاصة المجاورة لفلسطين والتضييق عليهم وعدم السماح لهم بدخول هذه البلاد.

ان ملاحقة حملة وثائق السفر كانت خطة اسرائيلية استجاب لها من وقعوا في نطاق هذه الخطة.

هذه الاطر هي التي كانت هدف المفاوض الاسرائيلي، ولو حاولنا الدخول في اطار الاتفاق والملاحق لدخلنا واديا اسمه وادي التيه، لكننا نناقش الاتفاق ضمن اطره من وجهة نظر العدو وبعض اثاره واسبابه حتى نلقي الاضواء عليه، بشكل سليم وحتى تتضح الصورة لدى الكافة كيف تم اخراجه وما هي اهدافه؟ وهل سينتج عنه دولة فلسطينية ام لا ..؟

كل هذه التساؤلات في محلها ويجب التعرض لها.

وبعدما سبق بيانه لابد من التعرض الى موضوعات اخرى ذات صلة بالاتفاق ومن اولويات ذلك الاجابة على السؤال التالي.

هل كان بالامكان الانتظار والحصول على افضل من الاتفاق الذي تم؟

في الاجابة على هذا السؤال قد تتفرع الاراء واهم الاجابات من جهة نظرنا هي ان المفاوضات استغلها العدو افضل استغلال، ذلك انه يعلم تمام العلم الاتي :

- انه يمسك بالارض ويفرض سيطرته عليها ويصارعه سكانها على وجوده فيها.
- لا توجد قوى عربية تهدده بتحرير الارض المغتصبة من قبله او تلك التي تخيفه باستثناء الانتفاضة الفلسطينية.
- انه مازال يمتلك القوة العسكرية المسيطرة في المنطقة.
- ان موازين القوى الدولية محسومه لصالحه.

وما دام الحال على هذا النحو فقد دخل العدو المفاوضات وهو لا يخضع لضغوط ما فهو يفاوض ولا يقلقه اي امر، بينما المفاوض العربي ذهب الى التفاوض وهو محكوم بعدة

● الملاحظة التاسعة : عدم اتباع النفس الطويل في التفاوض من قبل المفاوض الفلسطيني وعدم وجود خطة او مبادئ معينة لديه وسلبه قوة وحرية التحرك بالالتفاف عليه واهدار طاقاته بعد الخروج عليه باتفاق اوسلو.

● الملاحظة العاشرة : عدم وجود التنسيق الكافي واللازم والضروري بين المفاوض الفلسطيني والمفاوض السوري.

بعد هذه الملاحظات لابد من القول بان هذا الاتفاق جاء مفرغا من محتواه لعدة اسباب :

انه لم يتضمن عودة شعب فلسطين في الشتات الى ارضه فاي تسوية هذه التي تبقي على تشريد شعب له ارض وسيصبح له كيان . لو كانت هناك مصداقية؟

. عدم وضوح مستقبل غزة والضفة الغربية بل جاء النص في الاتفاق (وفي البند الخامس منه وفي الفقرة الثانية).

. ستنطلق مفاوضات الوضع النهائي في اقرب وقت ممكن على الا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة اسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.

وجاء النص ايضا في البند الاول منه على ان المرحلة الانتقالية هي خمس سنوات يصار خلالها الى تسوية نهائية كيف؟ الله اعلم.

. لا وضوح لشكل الكيان الفلسطيني: فهل هو دولة فلسطينية؟ ام هو حكم ذاتي تابع لاسرائيل؟ ام سيشكل وحدة (كونفدرالية) او غيرها مع الاردن؟

لا شيء من هذا واضح.

ولكن استقراءات بنود الاتفاق تشير الى محاولة دمج الكيان الفلسطيني في الكيان الاسرائيلي او التبعية له على الاقل.

. الاتفاق نص فيه على عدة اتفاقات فلا تاتي مرحلة تلو الاخرى الا عبر اتفاق وهذا ما يعقد المسالة وكان من الضروري ان تكون الامور واضحة منذ البداية حتى لا تحدث مثل هذه الاشكالات.

● . الاتفاق خديعة للشعب الفلسطيني ومؤامرة للتفردية : ذلك انه بعد انهاء الصراع العربي الاسرائيلي مع كل الاطراف العربية وبقاء غزة والضفة الغربية دون تحديد المصير؟ فكيف يتمكن القابلون منفردين من التفاوض مع الاسرائيليين في غياب الغرب؟ هذه هي الاسباب التي تجعل من الاتفاق غير محقق لاهدافه، وهناك اسباب عديدة غيرها، ولكن هناك من يقول انه بالامكان اثناء التطبيق العملي ان تلافي هذه الاسباب في معظمها، وهذه كلها اقوال يحكم عليها الميدان على مر الزمان، الا ان المتعمق في فكر العدو الاسرائيلي والعارف لمنطلقاته واطرها يقول بغير هذا.

والاطر التي انطلق العدو الاسرائيلي منها وهي في مخيلته وفي خططه، بينما لم تكن هناك خطط مضادة لدى من شارك في اتفاق اوسلو من الفلسطينيين . هي كما سيتبع.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الموقف السوري

التفاوضي

جاد وسليم

ومشروع

امور اهمها حرصه في الحصول على الارض واعادة سيادته عليها ولا يرى امامه ما يلوح في الافق من امل في احراز اية نتائج ايجابية.

ومن هنا لم يحقق العرب اي تقدم بينما نجحت اسرائيل في الالتفاف على هذه المفاوضات كما شاءت منذ البداية وكانت المفاوضات عقدت في ظل ما اسموه مبدأ الارض مقابل السلام.

القول «بمبدأ الارض مقابل السلام»

هذه القاعدة التي اعتمدتها الدول الكبرى واطراف الصراع والعرب عامة هي في حقيقة الامر تنطوي على العديد من المغالطات وتخالف نصوص ميثاق الامم المتحدة وتؤكد العدوان وتكرسه وهي في الوقت ذاته تجعل معاملة مقلوبة كيف ذلك؟

١ ـ المغالطات : من يمتلك الارض المحتلة؟ العرب ام الاسرائيليون؟ والجميع يعرف ان الارض المحتلة سنة ١٩٦٧ هي اراض عربية وتلك المحتلة منذ سنة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٧ واذا كان الحديث عن الاحتلال الثاني سنة ١٩٦٧ فهي ثمرة عدوان تلك السنة فكيف تستبدل ارض العرب بسلام من العرب؟ وهذه المغالطة تجعل العرب يلتزمون بامرين:

الاول : مسالمة محتل ارضهم

والثاني : جعل ثمن هذه المسالمة اعادة جزء من ارضهم لهم.

٢ ـ مخالفة هذه القاعدة لميثاق الامم المتحدة . الامم المتحدة حرمت العدوان واستخدام العنف في العلاقات الدولية وطالبت الدول باللجوء الى الوسائل السلمية في فض منازعاتها وترسيخ مبادئ حقوق الانسان، وحرمت التوسع الاقليمي على حساب الغير واعتبرته عملا غير مشروع وفي الوقت ذاته اتاحت الفرصة لحركات التحرير العمل ضد المحتل واعتبرت عمل هذه الحركات عملا مشروعا.

وبناء عليه:

أ ـ الانتفاضة داخل الارض المحتلة عمل مشروع وليس عملا ارهابيا كما يحلو للعدو تسميته.

(انظر قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٤٩ (د ـ ٢٥) الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ وقرار رقم ٢٦٧٢، أ، ب، ج، د في الدورة ذاتها الدورة (٢٥) الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٨ والعديد من القرارات اللاحقة.

ب ـ المفترض ان الامم المتحدة تطرد المحتل بالقوة واي قرار لها بوقف اطلاق النار يجب ان ينص فيه على الانسحاب الى حدود ما قبل وقف اطلاق النار وان يتم التفاوض بعد ذلك اما التفاوض اثناء الاحتلال فهو يمثل اكراها.

ان ميثاق الامم المتحدة حرم العدوان واعتبره عدوانا على الامم المتحدة كلها وصرح في المادة (٥١) منه للدول المعتدى عليها او الشعوب او الجماعات بان تستعين بمن تشاء للذود عنها حتى يتم اتخاذ القرارات المناسبة لوقف العدوان.

واسرائيل استغلت الصراع الدولي وموازين القوى الدولية وبقيت في الارض التي احتلتها ثانيا وهذا لا يجيز لها التفاوض عليها والا لكان ذلك مكافاة للمعتدي ولو عرض الامر على محكمة العدل الدولية لقضت بضرورة الانسحاب الاسرائيلي دون قيد او شرط .. فكيف تبادل ارض احتلت بقوة السلاح بالتنازل عن باقي الحقوق الفلسطينية باسم السلام؟

ان هذه القاعدة غيرمشروعة وغير صحيحة، ويجب عدم الاعتراف بها ويجب استبدالها بقاعدة السلام مقابل اعادة الحق لاصحابه.

وقد يقول قائل وما الفرق بين الحالين؟ الفارق كبير .. ان اعادة اجزاء من الارض نظير كل السلام لا يتفق مع مبادئ العدالة ولا تجوز مقايضة الارض المحتلة بالسلام لان ذلك امر غير جائز قانونيا ذلك ان الانسحاب من الارض مبدأ اقرته

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

قواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة حتى قرار ٦٧/٢٤٢ اما اعادة الحق فهي مسالة لا تحتاج الى قرارات وهي اقل ما يمكن ان تفعله الامم المتحدة للمعتدى عليه، وما على المعتدي الا الالتزام بكل قرارات الامم المتحدة بشان فلسطين ومنها قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧ (٢/١٨١) الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة والقرار رقم (١٩٤/ د ٣ / في ١٩٤٨/١٢/١١) والخاص بحق عودة اللاجئين الى ديارهم وتعويض من لا يرغب في العودة وانشاء لجنة توفيق في فلسطين.

ومثل هذه القرارات قد اهدرت تماما ولا اثر لها في الاتفاق ولا يجوز بعد قرارات الامم المتحدة هذه ان يقال الارض مقابل السلام وتجاهل كل قواعد الشرعية وكذلك عند مبادلة الارض المحتلة بالسلام الذي يعني عدم مطالبة العرب لاسرائيل بشيء من الارض التي سبق احتلالها قبل سنة ١٩٦٧ معناه اضاعة الحقوق وتكريس للعدوان واضفاء الشرعية عليه عندما يسمح له بمبادلة الارض التي احتلها بتنازل العرب عن حقوقهم تحت مظلة السلام.

٣ ـ المعادلة المقلوبة ومبادلة الارض بالسلام

من يمتلك الارض؟ ومن يمتلك السلام؟ الحقيقة ان الارض هي للعرب وانهم لا يعتدون على احد وان الاخلال بالسلام ياتي من قبل الاعداء الاسرائيليين فاذا كانت مقولة مبادلة الارض بالسلام فتقلب المعادلة حيث ان الارض للعرب وخرق السلام من قبل الاسرائيليين هذا من ناحية والناحية الثانية تنازل العرب عن ارضهم المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ مقابل سكوت اسرائيل من العدوان وليس العكس فارض العرب محتلة وهم اصحابها وليس للاسرائيليين ارض يعطونها للعرب والسلام ليس بيد العرب بل هو في يد المعتدين وحلفائهم فهي ايضا معادلة مقلوبة وقلبها جاء من ناحيتين كما سبق بيانها.

وقد يتساءل البعض فما المخرج اذن؟ وهل المسالة مسالة قانونية؟ وهل هي مسالة مصطلحات ام ماذا اذن؟

هذا ما سوف نجيب عليه في نهاية الحديث وفي اخر مقال تحت عنوان ما المخرج؟

مدى التأثير الدولي على طرفي الاتفاق

انه من المعلوم ان الطرف الوحيد المخول بالضغط هو :

ـ الولايات المتحدة الاميركية. وليس لغيرها قدرة على الضغط الا من خلالها.

والضغط الاميركي لن يكون الا في جانب واحد فقط والا فلا تاثير له .. فان لم يكن على اسرائيل لتعطي شيئا فلن يكون على الفلسطينيين لانه ليس بيدهم ما يعطونه سوى التنازل الذي وصل الطرف المفاوض فيه الى حده الادنى.

ومن هنا يمكننا القول بان الضغط الاميركي على الاسرائيليين موجود ولكنه بقدر ضئيل فقد حاول الرئيس بوش ان يتحكم في المساعدات حتى يرضخ الاسرائيليون لقبول التفاوض وهذا ناجم عن مسالة اخرى هامة وهو ان الاسرائيليين يهددون العرب ويعربدون في هجومهم المستمر في ظل الاعتماد على الحماية الاميركية.

وبعد هذا فالضغط الان ليس بالحد الكافي لاجبار الاسرائيليين على تنفيذ التزاماتهم وقرارات الامم المتحدة.

ومن هنا جاء التعنت الاسرائيلي في التمسك بالارض العربية ولو ان رحلة كريستوفر الاخيرة في النصف الاول من شهر ديسمبر الماضي قد عملت على تقريب وجهات النظر الاسرائيلية العربية وبصفة خاصة بين الفلسطينيين والاسرائيليين ويتوقع ان يتفق الفلسطينيون القابلون للاتفاق مع الاسرائيليين على حلول وسط بين الطرفين وان اخطر ما في هذا الاتفاق المتوقع هو :

١ ـ السيطرة على المعابر.

٢ ـ تواجد الجيش الاسرائيلي في مناطق محدودة داخل غزة واريحا.

اما مسالة الاسرى فهي مسالة قابلة للتاجيل وتمثل عقدة الاسرائيلي الذي يتجاهل ذبح الالف الفلسطينيين ولا يحاكم القتلة ويعتبر المجاهدين المعترف بهم وفقا لاتفاقيات جنيف ولاهاي وقواعد القانون الدولي، ولا يريد فكاكهم حتى بعد المصالحة.

انه منطق اعوج ومنطق من لا يريد السلام ومنطق المعتدي المتغطرس الذي مازالت عقليته مبنية على التوسع والبطش ومن هنا تجيء كلمات النائب الكويتي جاسم الصقر المنشورة في صحيفة «القبس» بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٠ في مكانها عندما اشار الى مخاطر الاطماع الاسرائيلية في دول النفط الخليجية ونوه الى هذه المخاطر وهذه اول نظرة صائبة وجدية وجديرة بالاهتمام تجيء من اهل الخليج مباشرة وممن يفهمون معنى الولاء للامة بالاضافة للولاء للوطن.

مظاهر التحركات الدولية

والحقيقة ان الموقف الاوروبي فيه ايجابيات تجاه الفلسطينيين والعرب اكثر من غيرهم والموقف الامبركي فيه جدية الا ان قوة تاثيرهم على الاسرائيليين ضعيفة وتحتاج الى زيادة في الفاعلية.

وخلال شهر ديسمبر ١٩٩٣ ويناير ١٩٩٤ سوف تشهد المنطقة تحركا دوليا واسعا ووضوحا في المواقف الفلسطينية بشان هذا الاتفاق وكذلك ستتضح حقيقة الموقف الاسرائيلي.

ثالثا: الموقف السوري ـ اللبناني في المفاوضات

ان الموقف السوري التفاوضي موقف جاد وسليم ومشروع قانونيا ويا حبذا لو ان المفاوض الفلسطيني بقي بجوار الموقف السوري ـ اللبناني.

لقد اعتمد السوريون واللبنانيون على مبادئ ثلاثة الناء

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية